

دور الجهوية في تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب

المحور الثاني: الجهوية والتنمية المستدامة

محمد محمود عبد الله يوسف

المدرس المساعد بكلية التخطيط العمراني والإقليمي

جامعة القاهرة / جمهورية مصر العربية

الملخص

تتناول هذه الورقة البحثية دور الجهوية في تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول : مفهوم وآليات التنمية المستدامة.

الفصل الثاني : الجهوية في المغرب والتنمية المستدامة.

الفصل الثالث: تحديات وتوصيات.

يتناول الباحث في الفصل الأول بالرصد والمقارنة المفاهيم المختلفة للتنمية المستدامة وأبعادها للوصول إلى المفهوم الأمثل المتكامل للتنمية المستدامة، وكذلك تحديد الآليات المختلفة والممكنة لتحقيقها.

ويقوم الباحث في الفصل الثاني باستعراض واقع وأفاق العلاقة بين الجهوية في المغرب بأبعادها الاقتصادية المختلفة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، من خلال التعرض لأهمية الجهوية في تحقيق التنمية المستدامة بعرض القطاعات الاقتصادية المختلفة ودورها، وعرض المؤشرات الاقتصادية المختلفة بالجهوية.

وتوصل الباحث في الفصل الثالث إلى نتيجة مهمة وهي أن نظام الجهوية بالمغرب يمكن له أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بشكل كفاء وفعال، وقدم الباحث عدة تحديات قد تعترض طريق الجهوية لتحقيق التنمية المستدامة، كما قدم الباحث بعض التوصيات للتغلب على هذه التحديات أو المعوقات التي قد تعرقل مسيرة التنمية المستدامة للجهة المغربية.

الفصل الأول : مفهوم وآليات التنمية المستدامة

يمكن التعرف على مفهوم وأبعاد وآليات التنمية المستدامة من خلال المحاور التالية:

١-١ مفهوم التنمية المستدامة

تبلور مفهوم " التنمية المستدامة" خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين، حيث يعتبر تقرير "نادي روما" (١٩٧٢م) . وهو تقرير "وقف التنمية" . هو نقطة البدء لهذا المفهوم الجديد للتنمية حيث دق ناقوس

الخطر إلى ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد اليموجرافي من استنزاف للموارد، وتلوث للطبيعة، والضغط على النظام البيئي:

وقد توصل فريق من الخبراء الاقتصاديين إلى أن ثمة إمكانية لوضع استراتيجيات تنموية توفق بين مطلب التنمية وبين ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة (تقرير فونيكس Flunex وإعلان استوكهولم لعام ١٩٧٤م) وسميت باستراتيجية "التنمية الإيكولوجية" (ecodevelopement)، غير أن هذا المصطلح تم استبداله بمصطلح التنمية المسندة أو المدعومة ثم بالتنمية المستدامة (Sustainable)
evolvement الذي ذكره الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة للمرة الأولى عام 1980 م. (١)

وشكلت الأمم المتحدة عام ١٩٨٣ اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، التي قدمت تقرير "مستقبلنا المشترك" للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٨٧م، وأطلق عليه أيضاً تقرير "برونتلاند" الذي نص على أن " التنمية المستدامة هي التي تلبي حاجات الحاضر دون التفريط في تأمين حاجات أجيال المستقبل " .

وكان المؤتمر الدولي قمة الأرض (يونيو ١٩٩٢) بالبرازيل فرصة للاتفاق بين دول العالم في حضور عدد كبير من رؤساء الدول على خطة مفصلة لتحقيق التنمية المستدامة بشكل فعال في المستقبل القريب، وتأكيد أن جهود التنمية المستدامة في جانبيها المادي و البشري يجب أن تتجه نحو مواجهة الفاقد وتعظيم الاستفادة بالموارد و حمايتها و تأهيلها للاستمرار عبر الأجيال. (٢)

وتهدف الاستدامة إلى التطوير الذي يراعي الرفاهية و توفير الامكانيات للأجيال القادمة، والتي تمكنهم من الاستفادة من موارد البيئة والطبيعة، كما تعني الإستدامة أنه يجب التعامل مع التطوير والتنمية ببصيرة واسعة من ناحية البعد الزمني، الفراغ والسكان المتأثرين.

وشدّد إعلان جوهانسبرج للتنمية المستدامة (سبتمبر ٢٠٠٢م) على إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحدّيات العالمية، مثل القضاء على الفقر، تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك غير

المستدامة، حماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ردم الهوة العميقة التي تقسم البشرية إلى أغنياء وفقراء، ومنع تدهور البيئة العالمية من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة.

وتعني التنمية المستدامة للطبيعة أن نستهلك الموارد بسرعة أقل من سرعة تجددتها، وذلك للحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة (٣)، كما تعرف التنمية على مستوى الشركة أو المؤسسة بأنها استهلاك الشركة لمواردها بما يؤدي إلى نمو صافى الحقوق أو الأصول بها وتحقيق حجم ملائم من التدفقات النقدية، وبما يؤدي إلى استمرار الشركة أو المؤسسة خلال الفترات المحاسبية القادمة.(٤)

إن التنمية المستدامة تتيح إضافة بعدين جديدين للتنمية هما البعد النوعي لمفهوم التنمية ليشمل النوعية البيئية (Environmental Quality) وعلاقتها بنوعية الحياة (Quality of Life)، والبعد الزمني للتنمية ليشمل التنمية على المدى البعيد للأجيال القادمة.(٥)

ومن أفضل التعريفات العملية الملائمة "للاستدامة" أنها تتمثل في تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة، مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة، وانسجاماً مع هذا التعريف ينبغي التأكيد عند دراسة البعد البيئي أن هناك ثلاثة أنواع من التوازن في هذا المجال وهي التوازن بين المناطق وخاصة بين الشمال والجنوب، التوازن بين الكائنات الحية، والتوازن بين الأجيال. (٦)

١-٢ أبعاد التنمية المستدامة

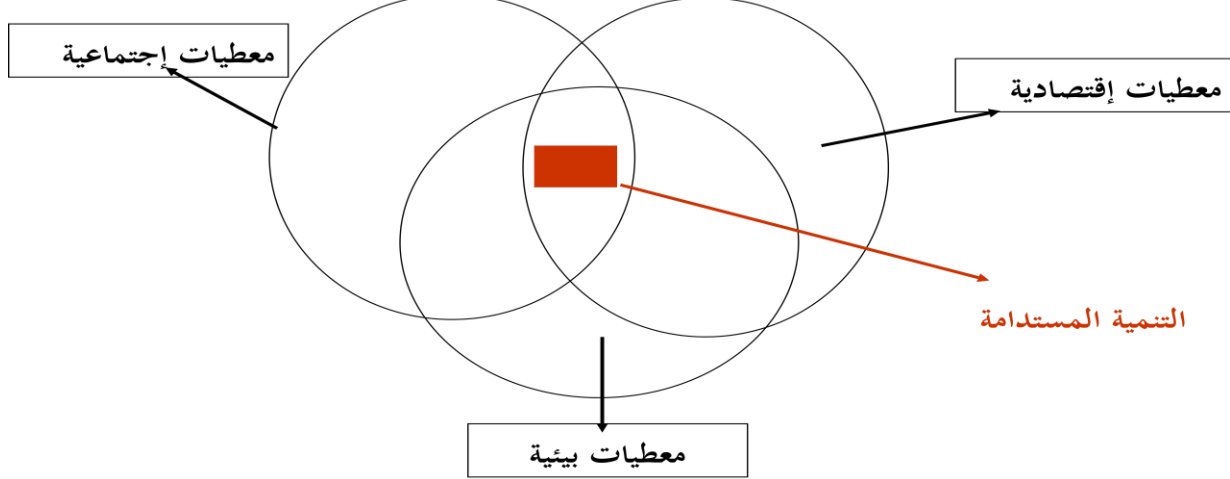
يمكن التعرف على خصائص رئيسة للتنمية المستدامة أولها أنها ظاهرة عبر الأجيال، وهذا يعني أن التنمية لا بد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين يتراوح بين ٢٥ إلى ٥٠ سنة، وتتمثل الخاصية الثانية في تفاوت عمليات التنمية المستدامة حيث تحدث عبر مستويات مختلفة عالمية وإقليمية ومحلية. (٧) ويمكن القول إن أبعاد التنمية المستدامة المختلفة تتمثل فيما يلي:

أ- البعد الاقتصادي: بالنسبة للدول الغنية يعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، واقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً، أما بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقراً.

ب- البعد الإنساني والاجتماعي: تسعى التنمية المستدامة إلى استقرار النمو السكاني، ووقف الهجرة العشوائية، بتطوير الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ج- البعد البيئي : يتمثل في الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية ، والموارد المائية واستخدام التقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتطلق الحد الأدنى من الغازات والملوثات. (٨) والشكل التالي يوضح التداخل بين الأبعاد المختلفة الرئيسة للتنمية المستدامة

شكل رقم (١) أبعاد التنمية المستدامة



ومن ثم أصبح مفهوم التنمية المستدامة جامعاً يراعى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (٩) ويشمل مفهوم التنمية المستدامة أيضاً فكرة الحوار الدائم الديمقراطي بين صانعي القرار من جهة، والفئات المختلفة في المجتمع المدني من جهة أخرى، وهذا بعد سياسي في مفهوم التنمية المستدامة، كما يتجسد في مفهوم جديد يكثر استعماله حالياً وهو " الحاكمة "، أو الحوكمة (Governance) ، أي الحكم في المجتمع على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم وشفافية تصرفات الحكم ووضع قواعد واضحة للمساءلة". (١٠) ويمكن القول أيضاً إن عناصر المجتمعات المستدامة تتمثل في منظومة الحكم الجيد، النقل والمواصلات، الخدمات، البيئة، المساواة، الاقتصاد، الإسكان والبيئة المبنية، الثقافة والمجتمع. (١١)

٣-١ آليات تحقيق التنمية المستدامة

هناك من الأدبيات ما تقترح نموذجاً للتنمية المستدامة المستقلة أو المعتمدة على الذات، ويمكن تطبيقه في ظل العولمة، و من ركائز تحقيق هذه التنمية المستقلة تحقيق زيادة كبيرة في معدلات الادخار المحلي، وأن يكون للدولة والتخطيط دور حاكم ورئيس في نجاح التنمية المستقلة، وتحقيق المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والدخل وانضباط علاقات الاقتصاد الوطني بالخارج. (١٢)

وفي الواقع فإن التنمية المستدامة مطلوبة في وقت تعاني البلدان العربية جملة من المشكلات والقضايا

الشائكة والتحديات في مقدمتها أزمة التنمية وأزمة التشغيل، خاصة في ظل تنامي المنافسة الدولية، وقيام الثورة التكنولوجية في مجالات عدة تضم التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال ومجال البيوتكنولوجي والنانوتكنولوجي، وبرز "الاقتصاد الجديد" أو "الاقتصاد الرقمي" أو "الاقتصاد الإلكتروني". (١٣)

وهناك من يرى أنه يجب تصويب النظرة إلى التنمية في الوطن العربي، بأن تستهدف التنمية القطرية تحقيق قدر أدنى من التشابك الاقتصادي الداخلي والتماسك الاجتماعي وتعزيز المشاركة الشعبية في شراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة. (١٤)

ومن المهم التعرض لأسس الاقتصاد الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة وعلى رأسها الاعتماد على الذات في الإنتاج حسب الأولويات الإسلامية وهي الضروريات ثم الحاجيات، و الاقتصاد في الاستهلاك، والتحفيز على الادخار ، وتيسير سبل الاستثمار في المجالات المشروعة حسب أولويات الإنتاج وضروريات الاستهلاك، ووضع الضمانات لعدالة عوائد عوامل الإنتاج بما يمنع تكس الثروات في أيدٍ محدودة، والاهتمام بإعداد وتنمية العنصر البشري خاصة من خلال التربية الإيمانية والأخلاقية. (١٥)

وفي الواقع فإن تجربة التنمية عموماً في البلدان النامية أظهرت أن رفع مستوى الاستثمار المادي وزيادة حجم المساعدات المالية والفنية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية لم تؤد إلى تحقيق التنمية المنشودة، مما يؤكد أن هناك محددات أخرى للنمو لا تقل أهمية عن الاستثمار المادي وأهمها الاستثمار في رأس المال البشري من تعليم وتدريب وصحة. (١٦)

وفي حين أن التنمية المستدامة قد تستلزم إجراءات مختلفة في كل منطقة من مناطق العالم، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقاً تتطلب التكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي والعدالة، حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة، والتنمية الاجتماعية. (١٧)

وهناك مجموعة مؤشرات أساسية مختلفة ومتنوعة لقياس مستوى التنمية المستدامة كالتالي:

(أ) **المؤشرات الاقتصادية** : مؤشرات تتعلق بالتعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ صادرات السلع والخدمات/واردات السلع والخدمات، ومؤشرات تقيس تغير أنماط الاستهلاك مثل نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة، ومؤشرات حول الموارد والآليات المالية مثل رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الدين/ الناتج المحلي الإجمالي، مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة أو المتلقاة.

(ب) **المؤشرات الاجتماعية:** منها ما يتعلق بمكافحة الفقر من خلال مؤشرات البطالة، الفقر، عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ومؤشرات ديموغرافية مثل معدل النمو السكاني، ومؤشرات تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب من خلال مؤشري معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين، النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية، ومؤشرات صحية مثل متوسط العمر المتوقع عند الولادة، عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه المأمونة، عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية، عدد السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية.

(ج) **المؤشرات البيئية:** منها ما يتعلق بحماية موارد المياه العذبة من خلال الموارد المتجددة/السكان، استخدام المياه/الاحتياجات المتجددة، ومنها ما يتعلق بالنهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة من خلال مؤشرات نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة، استخدام الأسمدة، ومنها ما يتعلق بمكافحة إزالة الغابات والتصحر من خلال مؤشري التغير في مساحة الغابات، نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر. (١٨)

وحول التنمية المستدامة للصحراء يمكن القول إنها تتضمن عناصر رئيسة منها التنمية البشرية المستدامة للبدو، وقف عمليات الرعي الجائر والقطع الجائر للأشجار، إزالة الألغام من الأراضي الصحراوية والاستفادة منها، كما تشمل التنمية المستدامة للمناطق الجبلية بالصحاري اتباع أساليب التعدين المستدامة والمحافظة على البيئة الطبيعية للصحاري، اتباع أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية السطحية والجوفية بالصحراء، تعبئة المجتمع المدني لوقف التصحر، وضع إستراتيجية لمكافحة التصحر. (١٩) وبشكل مبسط، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون الإدارة الرشيدة، و تلعب الأجهزة العليا للرقابة دوراً حيوياً بجهودها الداعمة لتحقيق التنمية المستدامة، كما يجب التأكيد أن مشروع الجهوية الموسعة مدخل أساسي في توطيد وحدة التراب الوطني و تدعيم الديمقراطية المحلية و توسيع المشاركة في مختلف المجالات الجماعية وعلى مختلف المستويات. (٢٠)

الفصل الثاني : الجهوية في المغرب والتنمية المستدامة

يمكن معرفة العلاقة بين نظام الجهوية بالمغرب وتحقيق التنمية المستدامة من خلال المحاور التالية:

١-٢ تعريف الجهوية

تعد الجهة كتنظيم إداري سياسي متبع عالمياً، حيث تبنتها ألمانيا في دستور ١٩٤٩م، وإيطاليا في دستور ١٩٤٨م، وإسبانيا في دستور ١٩٧٨م، وجعلت من الجهة العنصر الأساسي في التنمية.

أما في المغرب فقد أصبحت سياسة اللامركزية في بعدها الجهوي موضوع الخطب السياسية والتحليلات الأكاديمية بعد وضع دستور ١٩٩٢م، و١٩٩٦م وقانون تنظيم الجهات ٩٦-٤٧ في ٢ إبريل ١٩٩٧م، وذلك لأهمية دور هذا النموذج اللامركزي في تحقيق تنمية اجتماعية، ونمو اقتصادي لجهات المملكة خاصة. وقد تعددت التعريفات بخصوص الجهة أو الجهوية منها أنه مجموعة متماسكة ذات أهداف سياسية دفاعية، وقد تتحول إلى توجه سياسي (régionalisme) ، وهناك تعريف آخر يعرف بـ (régionalisation) ، وهو الإطار الإداري والاقتصادي للجماعة المحلية التي هي نتاج بيئة سياسية بصفة عامة. ويقوم مشروع الجهوية على عدة مبادئ نبيلة منها تدعيم الديمقراطية المحلية والحوكمة والشفافية وهو ما يفرض على المواطن الانخراط فيها. (٢١) .

وبالنظر إلى التجارب الدولية نجد أن التجربة الجهوية بإسبانيا كانت بمثابة استجابة لمطالب الجهات التي كانت تتطلع إلى حل بعض المشكلات التي تعيق تنميتها، وقد عبرت إسبانيا امتحان الانتقال الديمقراطي بفضل نظام جهوي متطور، وقد ذابت الفروقات حول اللغة وحدود الأقاليم والنزعات القومية في نظام جهوي ديمقراطي، دون مس بالوحدة الترابية، وبالتالي انتقلت إسبانيا إلى عضوية الإتحاد الأوروبي (٢٢) .

وفي التجربة الإيطالية، تبنت إيطاليا جهوية سياسية متقدمة وفي إطار الدولة الموحدة، منذ المصادقة على دستور ١٩٤٨م، الذي جاء ليكرس مبادئ الوحدة سواء القانونية أو الاقتصادية، وكذلك احترام التزامات إيطاليا تجاه الإتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي. (٢٣) .

٢-٢ الجهوية والتنمية المستدامة

يجب التأكيد أن للتراث الحضاري أو المحلي دور رئيس في التنمية المستدامة ، لكونه يساهم في تأكيد الذاتية الثقافية ، ويحافظ على خصوصياتها ، ويساعد على بناء الشخصية المستقلة للأفراد والجماعات ، ويساهم العمل التنموي الذاتي في الدفاع عن الشخصية الوطنية والدينية ، وصيانة المستقبل المشترك. (٢٤) .

وتعد المخططات الجماعية للتنمية . والتي هي نموذج فعال للمشاركة المجتمعية . وثيقة للتعاقد بين الدولة والجماعة تهدف إلى جعل مجال الجماعة رافعة حقيقية للنمو على مدى ٦ سنوات. (٢٥) .

إن الجهوية هي أساس دعم التنمية المحلية من خلال المشروعات التنموية الاجتماعية والاقتصادية كما تمكن المواطنين من تنظيم وتدبير شؤونهم المحلية والجهوية في إطار استقلال ذاتي إداري. ويمكن التعرف على دور الجهوية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال العناصر التالية:

٢-٢-١ أهمية الدور الاقتصادي للجهة بالمغرب

أصبحت الجهة من الاستراتيجيات الرئيسة للتنمية الاقتصادية بالمغرب، فالسياسات الاقتصادية المعاصرة أصبحت تعتمد على التنظيم الجهوي باعتباره الإطار الأصح، لوضع كل الاستراتيجيات التنموية وكل تخطيط اقتصادي طموح.

فالدافع الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية هو الدافع الأساسي نحو إقرار سياسته الجهوية لأن موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كافة المستويات يكتسب أهمية قصوى في الوقت الراهن وفي المستقبل.

وقد تم التكريس الدستوري للجهة بالمغرب منذ عام ١٩٩٢م، والتركيز على التوجهات التنموية والاقتصادية على أساس الجهة والتنمية المحلية، وكذلك اختيار المخططات كوسيلة لتحقيق تلك الأهداف وبذلك تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية دافعا أساسياً نحو تفعيل دعم وجود الجهة. (٢٦)

إن التوجه نحو الحديث عن التنمية الجهوية وتأسيس هذا النظام كأساس لتنظيم أمور الدولة دفعه سياق دولي وسياق وطني؛ ففيما يخص الدولي يتعلق بإرادة دولية لمكافحة الفقر وتدهور البيئة ومن أجل تنمية العنصر البشري، أما الوطني فجاء نتيجة تدني مؤشرات التنمية البشرية من ارتفاع لمعدل الفقر وعدم تحقيق الاقتصاد الوطني لتنمية حقيقية. وتشير دراسة مالية محلية إلى ضعف الموارد المالية للجماعات المحلية بصفة عامة، والجهات على الخصوص والتي لا تستفيد برامج تعزيز النمو الاقتصادي الجهوي إلا من جزء يسير منها. (٢٧).

إذن، فالتقسيم الترابي هو وسيلة بيد الدولة لضبط وثيرة التنمية وضبط المجتمع السياسي، وربط السكان بإستراتيجية الإنتاج، وأداة لإعادة هيكلة المجتمع بإدماج شرائح اجتماعية جديدة في المنظومة السياسية والإدارية للدولة، وهناك اختلاف وتفاوت بين الجهات سواء من حيث المساحة وعدد السكان أو من حيث البنية التحتية، أو الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها كل جهة.

ويعد أكثر الناس تأثراً بتدهور البيئة هم الفقراء، و لذلك هناك حاجة ماسة لتعزيز قدرات الفقراء وممثليهم في الدفاع عن حقوقهم البيئية، وذلك لضمان ألا تضرر الشرائح الأضعف في المجتمع بفعل التدهور البيئي، ولتمكينها من ممارسة حقها في العيش في بيئة اجتماعية ومادية تحترم وتصون كرامتها. (٢٨)

٢-٢-٢ القطاعات الاقتصادية الرئيسة بالجهة وتحقيق التنمية المستدامة

أ- القطاع الصناعي بالجهة

يعد الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي بالمغرب بمثابة الإطار الجديد لتطوير الأنشطة الصناعية، ويهدف برنامج إقلاع إلى إنشاء أقطاب صناعية جهوية، مما سيعزز الإمكانيات الصناعية لمختلف الجهات .

ووفقاً لميثاق إقلاع، يتطلب تمويل هذه السياسة الصناعية الجديدة ١٢،٤ مليار درهم حتى عام ٢٠١٥م، وسيمول هذا المبلغ من طرف وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة والوكالة المغربية لتنمية الاستثمار والوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة. (٢٩)

ويوضح الشكل التالي المناطق الصناعية الحديثة بالجهات المغربية:

شكل رقم (٢) المناطق الصناعية المحدثة بالجهات المغربية



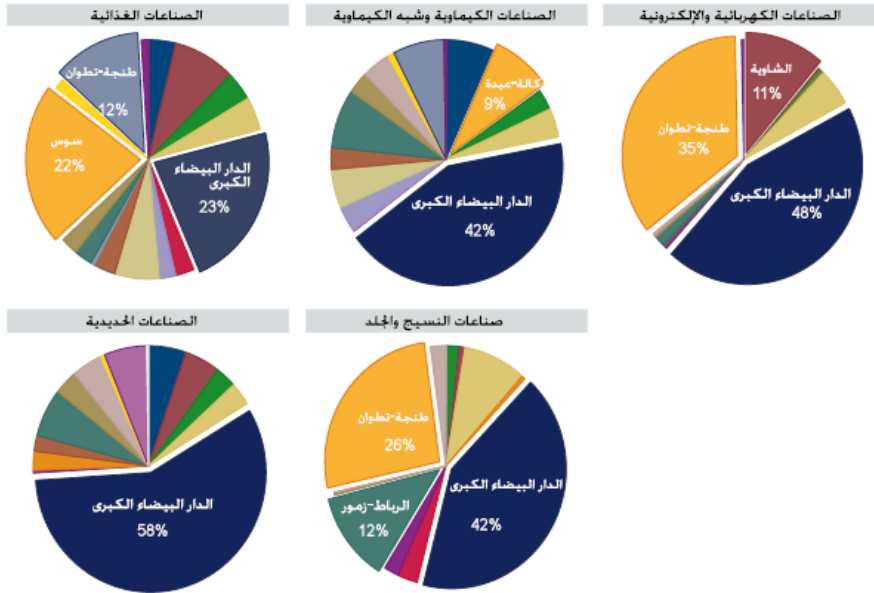
وقد ساهم برنامج الإقلاع الصناعي الجديدة للمغرب، في إعطاء الانطلاقة لستة قطاعات واعدة يُتوقع أن تلعب دور القاطرات الاقتصادية للمغرب، ويتعلق الأمر بالقطاعات التالية:

- تحويل الخدمات (offshoring) في جهات الدار البيضاء والرباط وطنجة ومراكش وفاس.
- صناعة الطيران: على صعيد جهة الدار البيضاء.
- الصناعات الغذائية : في جهة مكناس-فاس، والغرب، والجهة الشرقية وتادلة.
- منتجات البحر : سيتم إنشاء القطب الرئيس في مدينة أكادير.
- صناعات السيارات : على صعيد مدينة طنجة.

والشكل التالي رقم (٣) يوضح توزيع العمالة حسب الصناعات بالجهات المغربية:

شكل رقم (٣) توزيع العمالة حسب الجهات المغربية والقطاعات لعام ٢٠٠٨

رسم بياني 3.2.4: توزيع نسب التشغيل حسب الجهات والقطاعات سنة 2008



المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، 2008

ويلاحظ من الشكل السابق أن جهة الدار البيضاء تحوز المرتبة الأولى في تشغيل العمالة في جميع الصناعات وهي الكهربية والإلكترونية والكيماوية والغذائية والنسيج والحديدية، كما حازت جهة طنجة - تطوان على المرتبة الثانية في تشغيل العمالة بالصناعات الكهربية والإلكترونية وصناعات النسيج والجلد.

(ب) القطاع الزراعي بالجهوية

يمثل "مخطط المغرب الأخضر" حالياً إطار العمل الجديد للسياسة الفلاحية أو الزراعية، ويتضمن ركيزتين تستهدف أولها تطوير زراعة عصرية من خلال استثمار صناعي ذي إنتاجية عالية؛ فيما تسعى الركيزة الثانية ذات الطابع الاجتماعي إلى رفع دخول المزارعين من خلال تحسين إنتاجية الزراعات المعيشية. ويعتبر هذا المخطط استراتيجي ذات بعد جهوي بامتياز، فقد تطلب تنفيذها إعداد مخططات خاصة بكل جهة تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المناخية والجغرافية، وهكذا تم إنجاز ١٦ مخططاً، ينطلق كل منها من تشخيص نقاط قوة وضعف القطاع في الجهات المستهدفة، وبذلك يمكن مخطط المغرب الأخضر من القيام بتحديث شامل للتراب الوطني، كما يتعلق الأمر بمقاربة جديدة تختلف كلياً عن إطار العمل المتبع

سابقاً من طرف الوزارة، والذي كان يعتمد على مفهوم مشروع المجال الترابي ارتباطاً بالأحواض المائية. ومن أجل تحقيق اندماج جهوي أكبر للقطاع، سيتم إنجاز ستة أقطاب فلاحية ويهدف مخطط المغرب الأخضر أيضاً إلى توفير وزيادة المواد الخام الزراعية الأساسية المخصصة للصناعات التحويلية.

٢-٣ مؤشرات النمو الاقتصادي الجهوي

انتمت ديناميكية نمو الناتج الداخلي الإجمالي الجاري الجهوي في الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧ م) بمنحناها التصاعدي إجمالاً، حيث قارب متوسط نسبة نمو الدخل الجهوي ٧% في السنة.

وتكشف دراسة الناتج الإجمالي والتشغيل حسب الجهات في عام 2007 م وجود ثلاث مجموعات هي:

- الدار البيضاء الكبرى، والرباط - سلا - زمور - زعير، وطنجة - تطوان التي تتميز بهيمنة الأنشطة الصناعية والخدمات. • سوس - ماسة - درعة، والغرب - الشارقة - بني حسن، ودكالة - عبدة، والشاوية - ورديغة، وتازة - الحسيمة - تاونات، وتادلة - أزيلال، وجهات الجنوب التي تتميز بهيمنة القطاع الأولي والأنشطة الاستخراجية والمعدنية. • فيما تعرف فاس - بولمان، ومراكش - تانسيفت - الحوز، والجهة الشرقية، ومكناس - تافيلالت تعدداً للأنشطة الاقتصادية. (٣٠)

وساهمت الجماعات المحلية المغربية التي تنتشر فوق مجموع التراب الوطني - والتي يبلغ عددها الإجمالي ١,٥٩٤ جماعة في ديناميكية التنمية الاقتصادية الجهوية خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أنه لا ينبغي إغفال كون الموارد التي تتوفر عليها هذه الجماعات تبقى محدودة نسبياً. (٣١)

والجدول التالي رقم (١) يوضح ميزانية الجماعات المحلية بالمغرب ومقارنتها بالميزانية العامة :

جدول (١) : ميزانية الجماعات المحلية المغربية عام ٢٠٠٩ مقارنة بالدولة

المبلغ بملايين الدراهم	الحصة مقارنة بالدولة	الحصة مقارنة بالناتج الداخلي الإجمالي	
٣١,٦٦	١٦,٦٢%	٤,٢٧%	الموارد مع استثناء الفائض
٢٦,٨٣	١٤,٢٥%	٣,٦٢%	النفقات

المصدر: الخزينة العامة للمملكة وبنك المغرب، ٢٠٠٩

ويتضح من الجدول السابق أهمية موارد الجماعات المحلية حيث تعد موارد ذاتية بعيدة عن ميزانية أو موازنة الدولة، حيث وصلت قيمة هذه الموارد إلى أكثر من ٣١ مليون درهم عام ٢٠٠٩ م وتمثل ٤,٣% من الناتج الداخلي الإجمالي مما يؤكد أهمية نظام الجهوية في تدبير وتوفير مخصصات مالية وإن لم تكن

كافية لتمويل كل المشروعات الاقتصادية.

وتبين المؤشرات الاقتصادية بالجهوية أن هناك مشاركة للقطاع الخاص في الاقتصاد الجهوي حيث يتركز القطاع الخاص الاقتصادية في خمس جهات مغربية رئيسة هي: الدار البيضاء الكبرى، ودكالة - عبدة وطنجة - تطوان والرباط - سلا- زمور - زعير وجهة فاس-بولمان. (٣٢)

وعلى سبيل المثال يؤكد الخبراء أن مدينة تطوان ستمكن من استرجاع وتعزيز وتطوير وظيفتها كحاضرة قطبية جهوية، بفضل تنمية أنشطة ومرافق وخدمات متميزة، كما يوفر القرب من أوروبا فرصة لتنمية وتطوير الأنشطة ذات المستوى الرفيع في ميادين التجارة والخدمات، وجذب الأنشطة المنقولة من أوروبا والتي تتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة للمدينة وناحيتها. (٣٣)

الفصل الثالث: تحديات وتوصيات

يمكن من خلال التحليل السابق لمفاهيم التنمية المستدامة والجهوية وأبعادهما والعلاقة بينهما التأكيد أنه يمكن لنظام الجهوية في المغرب أن يساهم بشكل كفاء وفعال في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك لما يمتلكه من مقومات ذاتية وموارد مختلفة ونظام سياسي قانوني يدعمه.

١-٣ التحديات

- في الواقع هناك عدد من التحديات تواجه نظام الجهوية في تحقيق التنمية المستدامة وهي :
- ١- قدرة الجهة على توفير المخصصات المالية اللازمة لعمليات التنمية المستدامة بالادخار المحلي.
 - ٢- قدرة الجهة أو الجهوية على منافسة المنتجات المحلية الأخرى والأجنبية.
 - ٣- قدرة الجهة على جذب القطاع الخاص بضوابط تضمن حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
 - ٤- القدرة على تنويع النشاط الاقتصادي اعتماداً على مقومات الجهة ومواردها.
 - ٥- توفير الكوادر السياسية والاقتصادية المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة بما يخدم أهداف الجهوية.
 - ٦- إمكانية التعاون مع الجهات الأخرى في إقامة أسواق مشتركة أو تبادل سلع وخدمات.
 - ٧- ضبط واستمرار الاستقرار السياسي داخل الجهة بتوحيد الرؤى بما يخدم عمليات التنمية المستدامة.
 - ٨- إمكانية تطوير الرؤية السياسية والاقتصادية والاجتماعية (Vision) للجهة في ضوء العوامل والمتغيرات والمستجدات العالمية والمحلية أي القدرة على تطوير المخطط العمراني والاقتصادي بكفاءة.

٣-٢ التوصيات

يمكن للجهات المغربية التغلب على المعوقات والتحديات السابقة من خلال التوصيات التالية:

- ١- القيام ببرامج توعية مناسبة للمواطنين للتعريف برؤية الجهوية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، أى القيام بتعبئة ومشاركة شعبية أو مجتمعية لتحفيز الأفراد على الادخار والمساهمة فى تمويل المشروعات الاقتصادية ويمكن أن يتم ذلك من خلال الطرق التالية :
 - أ- طرح أسهم للمواطنين للمشاركة فى تمويل المشروعات، وبالتالي يصبح المواطنون شركاء فى رأس المال ويهتمون بمتابعته وزيادة تمويله.
 - ب- إنشاء صناديق خاصة بالمشروعات تمكن المواطنين من استثمار أموالهم بالنظم الاقتصادية المختلفة (قروض - سندات - أدون خزانة - نظام المضاربة - المراهجة) .
 - ج- حث المواطنين على التبرع من أجل تنمية الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة من خلال التنمية والتشغيل، ويمكن التبرع ليس فقط بالمال وإنما أيضاً بموارد إنتاجية مثل التبرع بأراض لتتفيذ مشروعات وخدمات مختلفة أو زيادة ساعات العمل .
 - د- تشجيع النظام الجهوي للمشروعات الأهلية والصغيرة ودعمها وسن القوانين الملائمة والمدعمة.
- ٢- جذب القطاع الخاص الأجنبي من خلال تقديم تسهيلات وحوافز وهوامش ربح لها حد أقصى، وذلك بضوابط تضمن الحفاظ على البيئة وحقوق الأجيال القادمة ويمكن تحقيق ذلك من خلال:
 - أ- مشروعات الـ B.O.T وهى مشروعات شراكة بين الجهة والقطاع الخاص يقوم القطاع الخاص ببناء وتنفيذ المشروع وتشغيله لفترة معينة ثم يعيده للنظام الجهوي.
 - ب- مشروعات يمتلكها القطاع الخاص بضوابط تضمن تحقق عمليات التنمية المستدامة من خلال رقابة محلية دورية للأداء والآثار المختلفة للمشروع.
 - ج- شراكة ما بين القطاع الخاص الأجنبي والمواطنين بالجهة.
 - د- تحديد حد أدنى لرأسمال القطاع الخاص لكى يبدأ مشروعاً ماً، وبحسب نوع المشروع، وبالتالي تتمكن الجهة من توفير المخصصات اللازمة مع تقديم الحوافز والتسهيلات.
- ٣- تحقيق منظومة مجتمعية ملائمة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً بتوفير نظام سياسي يضمن مشاركة فعالة للمواطنين فى اتخاذ القرار، ونظام اقتصادي يمكن تحقيق فائض ويعتمد على الذات، ونظام اجتماعي يتوافق مع خطط التنمية وأساليب تنفيذها، ونظام انتاجي يلتزم بالبعد البيئي فى مشروعاته.

الهوامش

- ١- الحسين عصمة ، التنمية المستدامة، مجلة الوعي الاسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، العدد رقم ٥٣٢ ، سبتمبر ٢٠١٠م
- ٢- عبدالله محمد إبراهيم، التوجه المنظومي نحو التنمية المستدامة، جامعة عين شمس، مصر، ص ٥.
- ٣- إعلان "لوسارن" حول التعليم الجغرافي من أجل التنمية المستدامة،الاتحاد الجغرافي الدولي (CEG/UGI)، لوسارن، سويسرا، يوليو ٢٠٠٧م، ص ٣.
- ٤- أحمد فرغلي حسن، البيئة والتنمية المستدامة الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة. مارس ٢٠٠٧م، ص ١١
- ٥- محمد على الأنباري، الإطار المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة والإجراءات المطلوبة لتنفيذها دولياً ومحلياً، جامعة بابل، العراق، ص ١
- ٦- عبدالله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، أغسطس ٢٠٠٧م، ص ١١.
- ٧- عبدالله بن جمعان الغامدي....، المرجع السابق مباشرة، ص ٩.
- ٨- عماد الدين عدلي، التنمية المستدامة للصحاري، المكتب العربي للشباب والبيئة، الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد)، ص ٩.
- ٩- عبدالله محمد إبراهيم، التوجه المنظومي نحو التنمية.....، مرجع سبق ذكره، ص ٧.
- ١٠- عبد العزيز بن عبد الله السنبل، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي (الأمن مسئولية الجميع)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠١م. ص ١١
- ١١- فائق جمعه المنديل، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية، المؤتمر الإقليمي للمبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، يناير ٢٠٠٨م، ص ١٩.
- ١٢- ابراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، يناير ٢٠١١م، ص ٤٢.
- ١٣- أحمين شفير، الاقتصاد الجديد وتشغيل الشباب، المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب، منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩م، ص ١.
- ١٤- محمد محمود الإمام، التنمية والتشغيل، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، قطر، نوفمبر ٢٠٠٨م، ص ٤٠.
- ١٥- حسين حسين شحاتة، قضية السكان والتنمية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، ص ١٥.
- ١٦- الياس أبو جودة ،التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مجلة الدفاع الوطني الإلكترونية، لبنان، العدد ٣٢٠، أكتوبر ٢٠١١م.
- ١٧- عبدالله محمد إبراهيم، التوجه المنظومي ...، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.
- ١٨- تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا: تحليل النتائج، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم

- المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١، ص ٢١.
- ١٩- عماد الدين عدلي "التنمية المستدامة للصحاري" ... مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.
- ٢٠- خلاصات وتوصيات ندوة "سيرورة الجهوية الموسعة بالمغرب و دور المغاربة المقيمين بالخارج"، أمستردام، مايو ٢٠١٠م، ص ٢.
- ٢١- عبد الخالق خليل، ندوة "الجهوية المتقدمة ورش حيوي لربح رهانات التنمية في ظل العولمة"، القنيطرة، المغرب، موقع مدينة القنيطرة <http://www.kenitracity.com> ، مايو ٢٠١١م.
- ٢٢- مانويل تيرونل بسيرا، التجربة الجهوية بإسبانيا، ندوة "الجهوية والتنمية: رهانات وآفاق"، الأمانة العامة للحركة الشعبية بالرباط، إبريل ٢٠١٠م، موقع الحركة الشعبية <http://www.alharaka.ma>.
- ٢٣- لوكا ميزتي، التجربة الجهوية بإيطاليا، ندوة "الجهوية والتنمية: رهانات وآفاق"، الأمانة العامة للحركة الشعبية بالرباط، إبريل ٢٠١٠م، موقع الحركة الشعبية <http://www.alharaka.ma>.
- ٢٤- الإعلان الإسلامي للتنمية المستدامة، المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة، الإيسيسكو، جدة، يونيو ٢٠٠٢م، ص ٦.
- ٢٥- فيكرات عبد الواحد، التدبير المندمج للساحل: إجراءات و آفاق، مديرية إعداد التراب الوطني، وزارة الإسكان و التعمير و التنمية المجالية، المملكة المغربية، ٢٠١٠م، ص ١٦.
- ٢٦- عبد الله حديوي، دور المجتمع المدني في بناء الجهوية، ندوة "أي دور للمجتمع المدني في التنمية الجهوية"، شبكة الجمعيات التنموية لوائح الجنوب الشرقي؛ الرشيدية، المغرب، مارس ٢٠١٠م.
- ٢٧- مصطفى تاج، الجهوية في الخطاب السياسي المغربي وسؤال التنمية الجهوية، جريدة هسبريس الإلكترونية، ١-٢-٢٠١٠م.
- ٢٨- مبادئ جوهانسبرج لدور القانون والتنمية المستدامة، الندوة العالمية للفضاء، جوهانسبرج، جنوب إفريقيا، أغسطس ٢٠٠٢م، ص ٢.
- ٢٩- الجهوية المتقدمة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الكتاب الثالث، اللجنة الاستشارية للجهوية، المملكة المغربية، ٢٠١١م، ص ٨٣.
- ٣٠- المرجع السابق مباشرة، ص ٣١.
- ٣١- الجهوية المتقدمة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.....، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.
- ٣٢- المرجع السابق مباشرة، ص ١٠٧.
- ٣٣- المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان، المنتدى الحضري بالمغرب، ديسمبر ٢٠٠٥م، ص ١٦.

المراجع

- ١- ابراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، يناير ٢٠١١م.
- ٢- أحمد فرغلي حسن، البيئة والتنمية المستدامة الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مارس ٢٠٠٧م.
- ٣- أمين شفير، الاقتصاد الجديد وتشغيل الشباب، المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب، منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩م.
- ٤- إعلان " لوسارن" حول التعليم الجغرافي من أجل التنمية المستدامة، الاتحاد الجغرافي الدولي (CEG/UGI)، لوسارن، سويسرا، يوليو ٢٠٠٧م.
- ٥- الإعلان الإسلامي للتنمية المستدامة، المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة، الإيسيسكو، جدة، يونيو ٢٠٠٢م.
- ٦- الجهوية المتقدمة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الكتاب الثالث، اللجنة الاستشارية للجهوية، المملكة المغربية، ٢٠١١م.
- ٧- الحسين عصمة، التنمية المستدامة، مجلة الوعي الاسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، العدد رقم ٥٣٢، سبتمبر ٢٠١٠م.
- ٨- المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان، المنتدى الحضري بالمغرب، ديسمبر ٢٠٠٥م.
- ٩- إلياس أبو جودة، التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مجلة الدفاع الوطني الإلكترونية، لبنان، العدد ٣٢٠، أكتوبر ٢٠١١م.
- ١٠- تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا: تحليل النتائج، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١م..
- ١١- حسين حسين شحاتة، قضية السكان والتنمية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر.
- ١٢- خلاصات وتوصيات ندوة " سيرورة الجهوية الموسعة بالمغرب و دور المغاربة المقيمين بالخارج"، أمستردام، مايو ٢٠١٠م.
- ١٣- عبد الخالق خليل، ندوة "الجهوية المتقدمة ورش حيوي لربح رهانات التنمية في ظل العولمة"، القنيطرة، المغرب، موقع مدينة القنيطرة <http://www.kenitracity.com>، مايو ٢٠١١م.
- ١٤- عبد العزيز بن عبد الله السنبل، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي (الأمن مسئولية الجميع)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠١م.
- ١٥- عبدالله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، أغسطس ٢٠٠٧م.
- ١٦- عبد الله حديوي، دور المجتمع المدني في بناء الجهوية، ندوة "أي دور للمجتمع المدني في التنمية الجهوية"، شبكة الجمعيات التنموية لواحاح الجنوب الشرقي؛ الرشيدية، المغرب، مارس ٢٠١٠م.

- ١٧- عبدالله محمد إبراهيم، التوجه المنظومي نحو التنمية المستدامة، جامعة عين شمس، مصر..
- ١٨- عماد الدين عدلي، التنمية المستدامة للصحاري، المكتب العربي للشباب والبيئة، الشبكة العربية للبيئة والتنمية (راند)،
- ١٩- فائق جمعه المنديل، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية، المؤتمر الإقليمي "المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية"، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، يناير ٢٠٠٨م.
- ٢٠- فيكرات عبد الواحد، التدبير المندمج للساحل: إجراءات و آفاق، مديرية إعداد التراب الوطني، وزارة الإسكان و التعمير و التنمية المجالية، المملكة المغربية، ٢٠١٠م..
- ٢١- لوكا ميزتي، التجربة الجهوية بإيطاليا، ندوة "الجهوية والتنمية: رهانات وآفاق"، الأمانة العامة للحركة الشعبية بالرباط، إبريل ٢٠١٠م، موقع الحركة الشعبية <http://www.alharaka.ma>.
- ٢٢- مانويل تيرول بسيرا، التجربة الجهوية بإسبانيا، ندوة "الجهوية والتنمية: رهانات وآفاق"، الأمانة العامة للحركة الشعبية بالرباط، إبريل ٢٠١٠م، موقع الحركة الشعبية <http://www.alharaka.ma>.
- ٢٣- مبادئ جوهانسبرج لدور القانون والتنمية المستدامة، الندوة العالمية للقضاة، جوهانسبرج، جنوب إفريقيا، أغسطس ٢٠٠٢م.
- ٢٤- محمد على الأنباري، الإطار المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة والإجراءات المطلوبة لتنفيذها دولياً ومحلياً، جامعة بابل، العراق.
- ٢٥- محمد محمود الإمام، التنمية والتشغيل، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، قطر، نوفمبر ٢٠٠٨م..
- ٢٦- مصطفى تاج، الجهوية في الخطاب السياسي المغربي وسؤال التنمية الجهوية، جريدة هسبريس الإلكترونية، ١-٢-٢٠١٠م.

